القضية السكانية: بين السياسة والثقافة

د. الشيماء على*

سعى المقال للكشف عن مجموعة من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى التعامل معها لحل مشكلة الزيادة السكانية، ورفع كفاءة السياسات السكانية والبرامج التى تطرحها الدولة منذ عقود، ويأتى على رأس هذه التحديات العادات والتقاليد والصور الذهنية المغلوطة، والخلط بين تحديد النسل وتنظيم الأسرة وشرك الحرمة الدينية، فضلا عن مشكلة إتاحة وسائل تنظيم الأسرة.

برزت آراء الخبراء المعنيين بالمشكلة فى مجموعة من التوصيات على رأسها: إنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى، وتكون تابعة لرئاسة الجمهورية، وتعظيم مشاركة القطاع الأهلى والخاص فى مواجهة المشكلة، زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة من خلال مواجهة العقبات الثقافية، وأخيرًا تجنب الإغراق وإضاعة الجهد والوقت فى استحداث سياسات واستراتيجيات جديدة والاكتفاء بالمتاح منها، والذى لم يتم تنفيذه كليًا أو جزئيًا.

مقدمة

تعتبر مصر الدولة الأكثر سكانًا فى الشرق الأوسط؛ فتحتل مصر المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية من حيث عدد السكان، والثالثة إفريقيا، والرابعة عشرة عالميًا. ويعد الوزن السكانى لأى دولة سلاحًا ذا حدين، فيمكن أن يمثل قيمة مضافة وثروة يجب استغلالها، كما قد يشكل عبئًا واستنزافًا للموارد، التى تتسم بالندرة فى ظل تزايد الاحتياجات.

تعد الزيادة السكانية مشكلة لها **أبعاد ثلاثة، البعد الأول: اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع**، مما أدى إلى زيادة الإعالة، بلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالى الجمهورية ٦١.٦ ٪فى ٢٠٢١، أى أن كل ١٠٠ فرد يعولون حوالى ٦٢ فردًا [١]. فضلا عن الضغط على سوق العمل وارتفاع مخاطر الأمن المائى والغذائى والضغط غير المتوازن على السلع العامة، وتدهور جودة الخدمات العامة والبنية التحتية، والتكاليف الاقتصادية، ، فضلاً عما يفرض من تفاوت اجتماعى واقتصادى بين الفئات المختلفة وزيادة الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعى، وتدهور صحة الطفل والأم. أما **البعد الثانى** يتمثل فى: **تراجع خصائص السكان**

---

* أستاذ العلوم السياسية، ورئيس قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(والتى تشمل التعليم، والصحة، والمشاركة فى قوة العمل، ومتوسط دخل الفرد)، بينما **البعد الثالث** يظهر فى: **التوزيع غير المتكافئ للسكان**، حيث تصل الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة إلى ١٤٩٤ شخصًا لكل كيلو متر مربع فى المتوسط[٢]. مع ملاحظة وجود فجوات كبيرة بين مناطق الجمهورية المختلفة فى الوجه القبلى وخاصة فى الريف، وما يترتب عليه من الهجرة الداخلية وغير الشرعية وارتفاع معدل البطالة، وكذلك الفجوة بين الذكور والإناث فى معظم المؤشرات التنموية[٣].

وعبر مائة عام يتجاوز عدد السكان فى مصر الـ ١٠٠ مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان، وتأتى الصين والهند فى المقدمة، وكل منهما تجاوز ١,٣ مليار نسمة، تليهما الولايات المتحدة التى بلغ عدد سكانها نحو ٣٣٠ مليون نسمة، ثم أربع دول يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون، هى: إندونيسيا وباكستان والبرازيل ونيجيريا، ثم سبع دول يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون نسمة، وهى: بنجلاديش وروسيا والمكسيك واليابان وإثيوبيا والفلبين ومصر[٤].

وقد تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضى، من نحو ١٣ مليونًا فى ١٩٢٠ إلى ١٠٠ مليون فى ٢٠٢٠، وخلال القرن الماضى اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع، فقد أضافت مصر إلى سكانها ٣,٦ ملايين نسمة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠، و٩,٣ ملايين نسمة بين عامى ١٩٤٠ و١٩٦٠، ثم ١٦,٧ مليون نسمة بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٠، ثم ٢٥,٥ مليون نسمة بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٠، ثم ٣٣,٥ مليون نسمة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٢٠[٥].

وتبين دراسة اتجاه عدد المواليد السنوى خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ أن الثبات فى عدد المواليد – عند مستوى ١,٨ مليون مولود سنويًا فى السنوات الخمس الأولى – أعقبه اتجاه إلى الزيادة بدءًا من عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٢,٧ مليون مولود عام ٢٠١٤، بزيادة نحو ٥٠٪ فى ٨ سنوات[٦]، وهى زيادة لها تبعاتها على قطاعات عديدة أبرزها الخدمية كقطاع التعليم، والصحة، تُعد مستويات الخصوبة هى المحدد الرئيسى لنمو السكان. وقد كانت معدلات الخصوبة فى مصر فى اتجاه تصاعدى منذ عام ٢٠٠٦، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها فى عام ٢٠١٤ عند ٣,٥. وقد انخفضت معدلات الخصوبة بوتيرة بطيئة فى عام ٢٠١٧ (٣,٤) مقارنة بعام ٢٠١٤، ثم ٣,١ فى عام ٢٠١٨[٧].

أشار تقرير صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى٣٠ أغسطس ٢٠٢٢[٨]، حول نتائج المسح الصحى للأسرة المصرية (٢٠٢١)، إلى انخفاض معدل الإنجاب الكلى إلى (٢,٨٥) طفل لكل سيدة عام ٢٠٢١ مقابل (٣,٥) طفل لكل سيدة عام ٢٠١٤، أما على مستوى الأقاليم الجغرافية، فقد سجلت المحافظات الحضرية أقل مستوى ليصل إلى (٢,٢) طفل لكل سيدة، كما انخفض معدل الإنجاب على مستوى الأقاليم عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٤، حيث سجل ريف الوجه القبلى أعلى معدل إنجاب (٣,٦) طفل لكل سيدة مقابل (٤,١) عام ٢٠١٤، ولوحظ أن هناك تقاربًا بين حضر الوجه البحرى والقبلى ليبلغ (٢,٤)، (٢,٥) على التوالي. وأرجع تقرير الجهاز ذلك إلى أثر مستوى التعليم على معدل الإنجاب الكلي، فقد بلغ (٢,٦) طفل لكل سيدة أتمت التعليم الثانوى أو أعلى، وارتفع إلى (٣,٦) طفل لكل سيدة لم تتم التعليم الابتدائى.

فى ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً، تستهدف الحكومة المصرية خفض معدل الخصوبة إلى ٢,١١ بحلول ٢٠٣٢، وليصل إلى ١,٦٥ بحلول ٢٠٥٢. وفى حال استمرار معدل الخصوبة عند ٢,١ بحلول عام ٢٠٥٢، سيعنى ذلك وصول عدد سكان مصر إلى ١٩١,٣ مليون نسمة، وهى زيادة تساوى عدد سكان كندا والسعودية والبرتغال مجتمعين[٩].

لقد ظهر اهتمام صانع القرار بقضية الزيادة السكانية منذ عقود، حيث وضعت العديد من الخطط والاستراتيجيات السكانية، ونجح بعضها لبعض الوقت، وأخرى فشلت كما تشير الأرقام والإحصائيات، وتركز هذه الورقة على استعراض الجوانب والقيود الثقافية حول هذه السياسات، من خلال محورين:

أولاً: السياسات السكانية بين تعدد الاستراتيجيات والتداخل المؤسسى.

ثانيًا: البعد الثقافى للزيادة السكانية: منحة أم محنة؟"

أولاً: السياسات السكانية بين تعدد الاستراتيجيات والتداخل المؤسسى

يفترض التعامل مع مشكلة تنظيم الأسرة ليس بهدف تخفيف معدل النمو السكانى، ولكن بوصفها مشكلة تنموية، الأمر الذى يتطلب رؤية وتكامل فى سياسات مواجهتها.

بدأ الحديث الرسمى عن المشكلة السكانية فى مصر منذ الثلاثينيات عندما أعلن مفتى الديار المصرية عام١٩٣٧ أن الإسلام يسمح بتنظيم الأسرة، وخرجت أول فتوى بإجازة استخدام

وسائل تنظيم النسل عام ١٩٣٨، وأصدرها مفتى الديار المصرية آنذاك الشيخ عبد المجيد سليم البشري. وفى عام١٩٥٣ تم إنشاء(اللجنة الأهلية لمسائل السكان)، لكنها سرعان ما تحولت إلى جمعية أهلية عام١٩٥٧.

يعتقد أن المولد الحقيقى للسياسة السكانية فى مصر جاء عام ١٩٦٢ بالإعلان عن أول تأييد رسمى حكومى لتنظيم الأسرة، وإنشاء المركز الديموجرافى، فى فبراير ١٩٦٣ طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة، والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمى للدراسات والبحوث السكانية. تحت اسم "المركز الديموجرافى لشمال إفريقيا"، حيث قام بتقديم خدمات للدول النامية فى إفريقيا، وكذلك الدول العربية، ثم تطور لاحقا ليتبع وزارة التخطيط. ثم تم إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة عام١٩٦٥ ثم البرنامج القومى لتنظيم الأسرة فى عام١٩٦٦. فى عام ١٩٧٢ أعيد تشكيل المجلس تحت اسم المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان وأعلنت الحكومة سياسة قومية جديدة للسكان لمدة عشر سنوات عرفت بالمدخل الاجتماعى والاقتصادى لخفض الإنجاب [١٠].

منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وضعت الحكومة المصرية ملف تنظيم معدل النمو السكانى فى مصر على جدول أعمالها بدرجة متفاوتة من الجدية والفعالية فى التطبيق. وصدر القرار الجمهورى لعام ١٩٨٥ بإنشاء المجلس القومى للسكان برئاسة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، وفى عام ١٩٩٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢ لعام ١٩٩٦ ليصبح المجلس برئاسة السيد رئيس الوزراء. ثم فى عام ٢٠٠٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٢ ليصبح المجلس برئاسة وزير الصحة والسكان[١١].

وأعلن الرئيس الأسبق مبارك عن الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر حتى عام ٢٠١٢ لتحديث السياسات السكانية فى مصر، وكان الهدف المعلن هو الوصول بمعدل الإنجاب الكلى إلى ٢,٤ طفل لكل سيدة بحلول عام٢٠١٢، ثم ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام٢٠١٧.

وأشارت التقارير الرسمية إلى نجاح البرنامج القومى لتنظيم الأسرة الذى تقوده الحكومة فى رفع معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة. وعقد المؤتمر القومى للسكان فى الفترة من ٩ – ١٠ يونيو ٢٠٠٨ بالتعاون بين المجلس القومى للسكان برئاسة رئيس الوزراء ووزارتى الصحة والإعلام والحزب الوطنى[١٢].

جاء المؤتمر القومى للسكان ليؤكد على: أهمية الدعم السياسى للقضايا السكانية والاستمرارية. وتوظيف اللامركزية وتشجيع المجتمع المدنى والقطاع الخاص على القيام بدور وتطوير المؤسسات العاملة فى مجال السكان وتنمية قدرات العاملين فى حقل السكان. وتطوير الخطاب الدينى فى القضايا السكانية. وتطوير السياسة الإعلامية وإحداث التكامل بين أنشطة الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى وتنويع أدوات الاتصال. ودعم الأنشطة البحثية والمعلوماتية ذات البعد الإجرائى والتى تسهم فى تقييم ومتابعة البرنامج السكانى على المستوى القومى والمحلى والتفاعل بين الأنشطة وإعادة صياغة البرامج السكانية الجديدة وتطوير البرامج القائمة[١٣].

وفى نوفمبر ٢٠١٤، أطلقت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥- ٢٠٣٠) [١٤]، وجاءت فى إطار تطبيق نص المادة (٤١) من الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ "تلتزم الدولة بوضع برنامج سكانى يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكانى والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار فى الطاقة البشرية، وتحسين خصائصها فى إطار تحقيق التنمية المستدامة". وبجوار الخطاب الرئاسى، تكفّل الخطاب الرسمى- الوزارات والبرلمان- بالمشاركة فى الترويج لمضامين هذا الخطاب بشقيه الدعوى والتحذيرى[١٥].

واستهدفت الاستراتيجية **أولًا؛** الارتقاء **بنوعية حياة المواطن** من خلال الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وزيادة معدلات استخدام الوسائل المنظمة للإنجاب، وتوجيه اهتمام خاص لبرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. **ثانيًا؛ تعزيز ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصرى المعرفية والسلوكية. ثالثًا؛ إعادة رسم الخريطة السكانية فى مصر** عن طريق خلخلة الكثافات السكانية المرتفعة والانتقال للمناطق العمرانية الجديدة وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية التى تجتذب السكان بعيدًا عن الأماكن كثيفة السكان. **رابعًا؛ تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى وذلك من خلال ربط خريطة التنمية بالفقر** فى مصر وإعطاء الأولوية للمحافظات والمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية التحتية [١٦].

وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء مجموعة من الأهداف الكمية أهمها: خفض معدلات الإنجاب. ويتطلب تحقيق هذا الخفض فى معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات

اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٧٢٪. وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور هى: الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخدمات الصحية للشباب والنشء، والارتقاء بخصائص المواطن المصرى، ودعم الاتجاهات نحو القضية السكانية، وتمكين المرأة، وتفعيل نظام المتابعة والتقييم[١٧].

ومن جانبها **أطلقت وزارة الصحة والسكان فى عام ٢٠١٧**، استراتيجية أخرى لمواجهة النمو السكانى المتزايد وهى "**الاستراتيجية المنضبطة لمواجهة النمو السكانى**" لافتة الى أنها تمثل إعادة لوضع قضية السكان على أولوية مهام الدولة المصرية. وتوضح تلك الخطوة حالة الارتباك الغالبة على طريقة التعامل مع القضية السكانية، حيث تصدر استراتيجية ثانية قبل تقييم الأولى، والوقوف على نتائج ملموسة تتيح البدء فى أخرى، كما يؤدى تعدد الاستراتيجيات إلى غياب عنصرى الشفافية والمساءلة.

أدى غياب المجلس القومى للسكان المؤسس للاستراتيجية من الصورة إلى التداخل المؤسسى فيما يخص ملف السكان، ففى عام ٢٠٢٠، **رفضت لجنة التضامن الاجتماعى والأسرة بمجلس النواب، مشروع موازنة المجلس القومى للسكان للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١**، والتى تقدر بـ ٥٧ مليونًا و٩٦٧ ألف جنيه. وتمحورت الأسباب حول فقد المجلس القومى للسكان استقلاليته فى المتابعة والتقييم وأداء مهامه المنوطة به وصلاحياته فى ظل تبعيته لوزارة الصحة. وأوصت لجنة التضامن الاجتماعى والأسرة بالآتى: نقل تبعية المجلس القومى للسكان من وزارة الصحة والسكان ليصبح تحت رئاسة مجلس الوزراء. ومنح الصلاحيات لمقرر المجلس القومى للسكان بما يمكنه من أداء مهام المجلس. وتفعيل دور فروع المجلس القومى للسكان بالمحافظات، حيث إن للمجلس ٢٧ فرعًا فى جميع محافظات الجمهورية، ولا توجد أية صلاحيات لتلك الأفرع [١٨]. الأمر الذى يوضح أن هناك محاولات لإبراز دور المجلس وتفعيله [١٩].

مع استمرار زيادة معدل المواليد، **لجأ البرلمان المصرى أخيراً إلى مقترح تشريع بخفض قيمة الدعم والخدمات إلى ٥٠ فى المئة للطفل الثالث، بينما يجرى حرمان الطفل الرابع وما زاد، من أى خدمات مجانية أو مدعومة**، وهو التشريع الذى لا يزال ينتظر التصويت ورأى المؤسسات الدينية. وقد خفضت الحكومة بالفعل الدعم الذى يستنفذ نحو ١٧,٥ فى المئة من

الإنفاق السنوى لمصر[٢٠]. فى محاولة لتعزيز مفهوم التكلفة الاقتصادية لكل طفل، لكنها فكرة لا تراعى خصوصية الواقع المصرى.

وفى عام ٢٠٢١، تم إعلان **المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية ٢٠٢١-٢٠٢٣**، فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، يهدف المشروع إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان، على أن يتم تنفيذ المشروع على مدار ثلاث سنوات بداية من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، ويستهدف خلال السنة الأولى محافظات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" مما يشمل نحو ١,٥٢٠ قرية على مستوى ٥٢ مركزا فى ٢٠ محافظة، بالوجهين القبلى والبحرى. يرتكز المشروع إلى عدة **محاور أبرزها المحور الاقتصادى والخاص بالتمكين الاقتصادى للمرأة. والمحور الخدمى الذى يشمل توفير وسائل تنظيم الأسرة وضمان التوزيع العادل على المنشآت الصحية، من خلال رفع وعى الأسر المستهدفة وتطوير عيادات تنظيم الأسرة بتكلفة ١,٢ مليار جنيه.** إضافة الى **المحور التشريعى** الخاص بإصدار بعض القوانين الرادعة كتجريم زواج القاصرات وتغليظ عقوبة عمالة الأطفال وتجريم عدم تسجيل المواليد. بتقديم حوافز إيجابية أو الحرمان منها تحفيزا للأسر لتتبع السلوك الإيجابى بهذا الشأن[٢١].

كما أطلقت العديد من **المبادرات فى مقدمتها "٢ كفاية"** التى أعلنتها وزيرة التضامن الاجتماعى نيفين القباج، مع ربطها ببرامج "تكافل وكرامة"، وبدأت المبادرة فى المناطق الأكثر فقراً، وتحديدًا السيدات المستفيدات من برنامج تكافل فى المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٤٩ عاماً بالمحافظات العشر الأكثر فقراً والأعلى خصوبة (البحيرة – الجيزة – الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – الأقصر – أسوان). وتهدف المبادرة إلى توعية الأمهات المستفيدات من برنامج "تكافل وكرامة" بأهمية الاكتفاء بإنجاب طفلين فقط، وتفعيل التعاون مع القطاع الأهلى فى تنظيم الأسرة، وحل المشكلة السكانية [٢٢].

رغم ما بذل من جهود فإن السياسات والاستراتيجيات السكانية المتتابعة لم تنجح فى تحقيق كل الأهداف الكمية التى تبنَّتها، **بناءً على عدة مؤشرات:**

١- ضعف خدمات تنظيم الأسرة فى أماكن كثيرة بصعيد مصر، ووجود عدد كبير من المناطق المحرومة من الخدمة لبعدها أو لعدم وجود أطباء بها. فرغم نجاح البرنامج القومى لتنظيم الأسرة الذى تقوده الحكومة فى رفع معدل انتشار وسائل تنظيم الأسرة، من ٤٨٪ عام ١٩٩١ إلى ٥٩٪ فى عام ٢٠١٤. فإن المسح السكانى الصحى لعام ٢٠١٤ كشف أن واحدة من كل ثمانى نساء متزوجات كانت بحاجة إلى تنظيم الأسرة وقت إجراء المسح. ووفقًا لبيانات عام ٢٠١٤، فإن الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة فى مصر بلغت ١٢,٦٪. ووفقًا للاستطلاع نفسه، قُدمت المشورة إلى ٣٠٪ فقط من النساء حول طرق تنظيم الأسرة بعد الولادة[٢٣].

ثم أشار تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الصادر فى ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، إلى زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث أظهرت النتائج أن زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة لتصل إلى (٦٦,٤٪) مقابل حوالى (٥٨,٥٪) فى مسح ٢٠١٤. موضحا أن **الوجه البحرى سجل أعلى نسبة فى استخدام وسائل تنظيم الأسرة** ليصل إلى (٧١,٤٪) عام ٢٠٢١ مقابل (٥٧٪) عام ٢٠١٤، كما سجل **ريف وجه قبلى أقل نسبة استخدام ليصل إلى (٥٧,٤٪)** عام ٢٠٢١ مقابل (٤٦,٧٪) فى مسح ٢٠١٤، وبصفة عامة هناك تحسن على مستوى كل الأقاليم باستثناء الوجه القبلى. أما بالنسبة للفئات العمرية فكلما زاد العمر حتى ٤٤ عامًا زاد استخدام الوسائل[٢٤].

٢- ضعف التنسيق ببين الجهات المعنية، وضعف دور القطاع الخاص والأهلى[٢٥]، وفق المسح السكانى لعام ٢٠٢١ كان النصيب **الأكبر للقطاع الحكومى كمصدر للحصول على الوسيلة (٦١,٢٪) مقابل (٣٨,٨٪) للقطاع الخاص والذى شهد تراجعا** عن مسح ٢٠١٤، مع ملاحظة انخفاض دور الجمعيات الأهلية فى عام ٢٠٢١ عن عام ٢٠١٤ [٢٦].

٣- قلة عدد الأطباء (خاصة من النساء). وقلة تدريب الأطباء وخبرتهم، خاصة أن المكلفين من الخريجين الجدد. وسوء توزيع الأطباء وتكدسهم فى المناطق المركزية ومحافظات الوجه البحرى، ويقل عددهم فى المناطق النائية ومحافظات الصعيد والمناطق الريفية. وعدم تفعيل وسائل المتابعة والتقييم. مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الحاجة غير الملباة[٢٧]؛ فيشير التقرير

الصادر فى ٢٠٢٢ عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن (٨١,٥٪) من السيدات اللاتى لديهن ثلاثة أطفال أو أكثر لا يرغبن فى إنجاب المزيد من الأطفال مقابل (٨,٢٪) من السيدات اللاتى لديهن طفل واحد. وهناك (٢٠,٥٪) من المواليد لم يكن مرغوبا فيهم مقابل (١٥,٧) فى مسح ٢٠١٤ [٢٨].

٤- ضعف آليات الرصد والتقييم، وانخفاض تعرض الفئات المعنية لمعلومات المسح السكانى الصحى وتنظيم الأسرة، مما يؤدى إلى استجابة محدودة للرسائل الموجهة نحو تغيير السلوك الإنجابى للأسر، وتشجيع المجتمع على تبنى مفهوم الأسرة الصغيرة[٢٩].

٥- كثرة السياسات والاستراتيجيات، والتى لم يتم تنفيذ بعضها كليًا أو جزئيًا.

لهذا طرح الخبراء المعنيون بالمشكلة مجموعة من التوصيات على رأسها[٣٠]:

١- إنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى، وتكون تابعة لرئاسة الجمهورية، لضمان منحها عوامل القوة والاستقلال والاستقرار وتحل محل المجلس القومى للسكان، وتؤول إليها اختصاصات قطاع السكان بوزارة الصحة والسكان وكل المشروعات المتعلقة بالسكان والتنمية التى تقوم بها الوزارات المختلفة، لتخلص من سياسة الجزر المنعزلة وتوجيه المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة لتلك الجهة، وتحديد المسئوليات والصلاحيات لتلك الجهات حتى يتم عمل مؤشرات قياس واضحة، ويتم محاسبتها على تفعيل القرارات وتحقيق الأهداف.

٢- توفير المزيد من مصادر تقديم الخدمة لسهولة الوصول إلى الوسائل عن طريق تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص بدءاً بالمناطق المحرومة والنائية وذات معدلات الإنجاب والحاجة غير الملباة العالية، وهو ما يتيح تغطية جغرافية أفضل، ويساعد فى تقليل العجز فى الأطباء مقدمى الخدمة، وتشديد الرقابة على صرف الوسائل، والحصول على بيانات المستخدمات وربط عيادات وصيدليات القطاع الخاص بأقرب الوحدات الصحية. وتنظيم ومراقبة وتقييم حملات تنظيم الأسرة من حيث إعطاء مشورة حقيقية كاملة للأزواج عن وسائل منع الحمل، والامتناع عن إعطاء الوسيلة بدون مشورة.

٣- حوكمة ملف تنظيم الأسرة بتطبيق آلية للمتابعة والتقييم على المستوى المحلي، تعتمد على مؤشرات يتم قياسها بواسطة جهات مستقلة (بمعزل عن مقدم الخدمة) وفقًا للقواعد المنهجية

المتعارف عليها دوليًا. وتشريع قوانين تنص على حوافز إيجابية للأسر الصغيرة والملتزمة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة فى أواخر سن الإنجاب، حيث لا يتناسب واقع المجتمع المصرى مع الدعوة لتقليص الدعم عن الفئات غير الملتزمة بتنظيم الأسرة لما له من آثار اجتماعية وخيمة.

٤- تجنب الإغراق وإضاعة الجهد والوقت فى استحداث سياسات واستراتيجيات جديدة والاكتفاء بالمتاح منها.

هنا تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات أكدت أن أحد معوقات حل مشكلة الزيادة السكانية هو الفهم الخاطئ للدين، خاصة إذا ارتفعت نسبة الأمية؛ وتعتبر العقيدة الدينية من العوامل المؤثرة على سلوك الغالبية العظمى من الأفراد فى كثير من مناشط الحياة الدينية والدنيوية، وإذا تأملنا اتجاهات الخطاب الإسلامى- على سبيل المثال- نجد أن الاتجاه المعارض لتنظيم الأسرة يستدل بأحاديث للرسول (صلى الله عليه وسلم)، بينما نجد أن الاتجاه المؤيد يرى جواز تنظيم الأسرة باختيار الزوجين دون إجبار، وأن زيادة السكان تكون من الأمور المحمودة فقط عندما تكون أحوالهم مدعاة للقوة والقدرة على الإنتاج والالتزام بالصلاح والتقوى وحينئذ يمكن التباهى بهم بين الأمم يوم القيامة[٣١].

الأمر الذى يستدعى التركيز على الأنساق الفكرية والثقافية التى توجه السلوكيات الإنجابية للأفراد؛ وكيف تتشكل فى ضوء الكم الهائل من الوسائل التى تشكل المصادر المعرفية الدينية التى يتعرض لها الجمهور فى الوقت الراهن. وهو ما يقودنا للتركيز على المكون الثقافى عند بناء السياسات السكانية.

ثانياً: **البعد الثقافى للزيادة السكانية**: **منحة أم محنة**؟

بصفة عامة تصبح الزيادة السكانية منحة، إذا ترتَّب عليها زيادة مقابِلة فى الإنتاج الحقيقى للدولة، والذى يتحقق بزيادة فى أعداد المنتجين والمبدعين وليس فى أعداد المتعطلين، وأن يترتَّب على الزيادة السكانية خفض فى معدلات الفقر وزيادة فى متوسط الدخل بحيث تصاحب الزيادة فى حجم السوق زيادة مماثلة فى القوة الشرائية، وتصبح دافعًا لتنشيط التصنيع المحلى، وبالتالى يصبح المجتمع قادرًا على خلق فرص عمل منتجة فى ضوء قناعة راسخة بأن **نوعية البشر أكثر أهمية من عددهم.**

١- القوة الشاملة للدولة

وربما يكون من المفيد تقييم الأرقام السابق الإشارة إليها فى القسم الأول من الدراسة فى ضوء مقارنة التغير مع دولتين من دول إقليم الشرق الأوسط هما تركيا وإيران، وتتشارك مصر مع هاتين الدولتين، فى كونهم الدول الثلاث الأكبر سكانًا فى المنطقة، وقد ظل عدد سكان الدول الثلاث متقاربًا إلى حد كبير طوال النصف الأول من القرن العشرين بفارق كبير عن عدد سكان باقى الإقليم، فإن عدد سكان الدول الثلاث كان متساويًا حتى عام ١٩٩٠، ثم زاد عدد سكان مصر بمعدلات أكبر مما شهدته تركيا أو إيران، وقدِّر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن الفارق بين سكان مصر وسكان كل من تركيا وإيران بلغ عام ٢٠٢٠ نحو ١٨ مليون نسمة، ويُتوقَّع أن يتسع الفارق تدريجيًّا ليصل سكان مصر إلى ١٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، مقابل ١٠٣ ملايين نسمة فى إيران، و٩٧ مليون نسمة فى تركيا، ومن شأن التوازن السكانى الجديد الذى ستشهده منطقة الشرق الأوسط أن يُوفِّر فرصًا لاستعادة الريادة الإقليمية لمصر فى حال تمكَّنت من الاستثمار بكثافة فى رأس المال البشرى، بحيث يرتفع متوسط إنتاجية الفرد، ويُترجَم ذلك إلى قوة اقتصادية. أما إذا أخفقت مصر فى تحقيق ذلك؛ فإن الزيادة السكانية المُشار إليها ستكبِّل مصر بقيود لن تُمكِّنها من تحقيق مثل هذه الانطلاق[٣٢].

ولتوضيح دلالة عدد المواليد فى مصر مقارنة بمواليد دول أخرى يتضح أن إجمالى عدد مواليد مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بلغ ١٢,٩ مليون مولود، ويعادل ذلك عدد المواليد خلال الفترة نفسها لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج وفنلندا مجتمعة، وفى المقابل يصل تقدير إجمالى عدد سكان هذه الدول فى عام ٢٠٢٠، إلى نحو ٢٦١ مليون نسمة، أى أكثر من مرتين ونصف عدد سكان مصر، ويصل إجمالى الناتج المحلى لهذه الدول مجتمعة إلى ٩,٤ تريليونات دولار، أى نحو ٢٦ ضعف إجمالى الناتج المحلى فى مصر[٣٣].

وفى السياق المصرى، يؤدى عدم ضبط مستويات الزيادة السكانية إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية ومصادر الطاقة، وبالتالى إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وهو ما يؤثر بدوره على استقلال القرار الوطنى، يضاف إلى ذلك ما ستؤدى إليه الزيادة السكانية من زيادة فى حجم الطلب على السلع دون أن يصاحب ذلك زيادة فى متوسط دخل الفرد. فضلًا عن زيادة الطلب على المياه وعلى مصادر الطاقة، ومزيد من البناء على الأرض الزراعية، وسيمثِّل ذلك

تحديًا لاستدامة التنمية، وستؤدى الزيادة السكانية حتمًا إلى تراجع فى نوعية الحياة، كما ستؤدى إلى مزيد من التزاحم الذى يؤثر سلبًا على السلوكيات والأخلاق العامة.

ربما يمثل الاستثمار فى البشر السبيل الوحيد لتُحدث مصر نقلات نوعية وسريعة فى تحقيق تنمية مستدامة، ويعكس هذا الرأى برنامجًا لإصلاح التعليم العام يركز على نوعية التعليم، وعلى تنمية القدرة على المتعلم وتحفيز الإبداع لدى الطفل المصرى، وتمتلك مصر أكبر نظام تعليمى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ قيد بالتعليم الأساسى نحو ٢٥ مليون طالب، ويضاف سنويًا نحو ٧٥٠ ألف طالب، وينص الدستور الصادر فى ٢٠١٤ على إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها لمدة ١٢ عامًا، وعلى تخصيص حد أدنى من الإنفاق على التعليم لدعم تحقيق هذا الهدف؛ الحد الأدنى من الإنفاق يبلغ ٤٪ على التعليم الأساسى من الناتج القومى الإجمالى، و٢٪ على التعليم العالي. وفى سبتمبر ٢٠١٨ شرعت الحكومة فى تنفيذ برنامج واسع لإصلاح التعليم يهدف إلى الابتعاد بنظام التعليم عن التركيز التقليدى على الحفظ والتلقين والتحول إلى اكتساب المهارات رفيعة المستوى للتفكير النقدى والإبداع والتواصل، والمهارات الرقمية، والاعتماد على نظم جديدة للتقييم وفقًا أجندة الإصلاح المعروفة بـ EDU ٢,٠[٣٤].

يتوقف نجاح هذا البرنامج على عناصر عديدة، من أهمها توفير الموارد المادية والبشرية لتنفيذه، وغنى عن البيان أن حجم هذه الموارد يعتمد على عدد التلاميذ الذين سيشملهم البرنامج، وزيادة أو نقص عدد التلاميذ يرتبط بأعداد المواليد أى بمستويات الإنجاب ، وكلما تمكَّنت مصر من ضبط مستويات الزيادة السكانية أدى ذلك إلى تخصيص موارد كافية لكل طفل، وإذا لم يتمكَّن هذا البرنامج من تغطية كل أو معظم الأطفال فى سن التعليم بموارد كافية، فإن الزيادة السكانية بمستوياتها الحالية لن تؤدى إلى زيادة فى أعداد المنتجين والمبدعين، وإنما ستضاف إلى رصيد المتعطلين[٣٥].

وهنا قد يكون من المفيد مراجعة تجارب عدد من الدول النامية فى التعامل مع الزيادة السكانية؛ تشير تجارب دول آسيوية عديدة إلى نجاح فى ضبط وتيرة النمو السكاني، ومنها فيتنام والتى يقترب عدد سكانها (٩٧,٣ مليونًا) من عدد سكان مصر، إلا أن عدد مواليدها خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ يساوى ثلثى عدد مواليد مصر خلال الفترة نفسها، كذلك

تايلاند، والتى يصل عدد سكانها إلى نحو ٧٠٪ من عدد سكان مصر إلا أن عدد مواليدها لم يتجاوز ٢٨٪ من عدد مواليد مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى٢٠٢٠[٣٦] .

أما الصين والتى انفردت باتخاذ إجراءات حادة وطبقتها بطريقة صارمة فقد شهدت تحولًا سريعًا، ففى خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ارتفع عدد سكان الصين بنحو ٥١٪، لتكسر الصين حاجز المليار نسمة فى عام ١٩٨٠، ونتيجة لتطبيق سياسة الطفل الواحد وواصلت ضبط معدلات النمو السكانى خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠؛ حيث زاد عدد سكانها بنحو ١١٪ فقط، وقد أدى هذا الانخفاض السريع فى معدلات الإنجاب إلى استفادة الصين من الهبة الديموجرافية (demographic dividend)، والتى بمقتضاها يؤدى الانخفاض السريع فى عدد الأطفال إلى استثمار أكبر فى الطفل، والذى سيؤدى بدوره لزيادة متوسط الإنتاجية، ومن ثمَ دفع الاقتصاد إلى الأمام.

تقدر دراسة للبنك الدولى أن خفض معدل الخصوبة من ٢,٩ مولودًا لكل امرأة إلى ٢,١ سيؤدى إلى تحقيق مكاسب تراكمية فى الناتج المحلى الإجمالى بين عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠ بنحو ٥٦٩ مليار جنيه مصرى (١٨,٨ مليار دولار) ووفورات فى قطاعات الصحة والإسكان والتعليم تبلغ ٢٦ مليار جنيه (٨٦٧ مليون دولار)[٣٧] .

إن معظم العاملين فى المجال الديموجرافى، وكذلك واضعو السياسات، يرون أن المشكلة السكانية فى الدول النامية تكمن فى عدم التناسب بين النمو السكانى المرتفع والموارد المحدودة، وهو يستدعى تحليل العوامل والأبعاد الاجتماعية والثقافية التى تشكل إدراك المجتمع ورؤيته للمشكلة السكانية، وتوجه السلوك الإنجابى.

٢- الخطاب الدينى

القيم الدينية والمعتقدات تمثل جانبًا مهمًا فى الثقافة المصرية، بوصفها موجهات للسلوك، ويلعب الخطاب الدينى دورًا مهمًا فى تشكيل وجدان وقيم الأسرة المصرية، وله صور عدة كخطب الجمعة فى المساجد، وآراء العلماء المنشورة، والفتاوى الدينية. ويبدو أنه من الأهمية بمكان أن يراعى الخطاب الدينى فيما يتعلق بالقضية السكانية ضرورة التركيز على فكرة أن الزيادة العددية للسكان ليست هى معيار قوة الدولة، وأن نوعية الإنسان هى التى تحدد موازين القوة فى عالم يعتمد بدرجة متزايدة على العلم والتكنولوجيا، وأن ذلك يتماشى مع الأديان السماوية.

تعد الفتاوى الدينية واحدة من أهم مصادر المعلومات الدينية عند المسلمين؛ إذ ترتكز على بيان مراد الله سبحانه وتعالى من الأحكام الشرعية، كما إنها من أبرز الخطابات التى يلجأ إليها رجال الدين لنشر الوعى والمعرفة بين الجمهور؛ إذ إنها من أكثر الجوانب الفقهية ارتباطًا بالحياة اليومية فى مختلف المواقع والأزمنة، بما يجعلها ضمن وسائل التنشئة الاجتماعية التى تؤدى دورًا مهمًا فى تشكيل مدارك الأفراد وهوياتهم، وتسهم بدور لا يستهان به فى التكوين الفكرى والثقافى والاجتماعى لهم. وتعد الفتوى من الضروريات لمعرفة ما تقدمه الشريعة من حلول لمشكلات وقضايا المجتمع المعاصرة، وتصحيح سلوكيات الناس وتصرفاتهم بما يتناسب مع كل زمن ومستجداته. هنك جهات رسمية مسئولة عن الفتوى فى مصر وهى لجان الفتوى بالأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية– ومن أبرز القضايا الجدلية التى يُثار حولها النقاش من وقت لآخر قضية تنظيم الأسرة، وترتبط كذلك بفكرة مشروعيـة أو تحريم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

فى إطار قيام دار الإفتاء المصرية بالتصدى لقضية تنظيم الأسرة أطلقت مبادرة "تنظيم الأسرة جائز"– فى فبراير ٢٠٢١، والتى انبثق عنها مجموعة من المنشورات التى تتناول القضية من وجهة نظر الأحكام الشرعية موضحة الفرق بين تنظيم الأسرة وتحديد النسل، وموقع كل منهما من الجواز والإباحة والمنع والتحريم، والمبررات الدينية وراء كل حكم من الأحكام التى تتناولها، واستشهدت بمجموعة من الأحاديث النبوية التى تشير إلى جواز تنظيم الأسرة، وتؤكد أن الدين الإسلامى لا يدعو إلى الكثرة العددية الضعيفة، ولكنه يدعو إلى التنظيم ليتمكن الفرد من تربية أبنائه والاهتمام بهم بشكل صحيح.

تمت الإشارة إلى أن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): "تناكحوا تناسلوا فإنى مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة"، والذى يرتكز عليه الجمهور فى رفضه لتنظيم الأسرة. فما هو إلا حديث للحث على الزواج وهو أمر فطرى، والحث على التناسل حتى لا ينقطع النوع الإنسانى وهو أمر فطرى أيضًا. أما مباهاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأمته فلا تكون من خلال كثرة أعدادهم من ناحية الكم والعدد فحسب، وإنما تكون بما قدم هذا العدد للبشرية من علم وحضارة وإنجاز؛ فالكثرة هنا هى الكثرة القوية التى تمتلك كلمتها وأمرها وطعامها ودواءها، أما من ناحية الكم

والعدد فقط فقد ذمه الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى حديث آخر حيث قال: "غثاء كغثاء السيل" فى إشارة إلى العدد الكثير الذى لا وزن له بين الأمم.

وقد أجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة حول هذه المبادرة وتأثيرها على الجمهور، كشفت الدراسة عن أن الفهم الخاطئ لرأى الدين فيما يخص قضية تنظيم الأسرة يُعد أحد أبرز معوقات مواجهة مشكلة الزيادة السكانية فى مصر؛ ففى حين انخفضت نسب من يخططون للإنجاب مرة أخرى بين الأسر ذات الأعداد الأكبر، إلا أن بعض هذه الأسر تستمر فى الإنجاب نتيجة الاعتقاد الخاطئ بأن تنظيم الأسرة حرام شرعًا، إذ أشارت غالبية مفردات عينة البحث إلى ضرورة التكامل بين مؤسسات المجتمع والجهات المعنية بقضية تنظيم الأسرة والتعاون بينها، وموافقتهم على توجيه هذه الفتاوى ولكن بشرط مشاركة الأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف معًا بها، مع التأكيد على ضرورة الاستناد إلى شرح وتأويل الأحاديث النبوية والآيات القرآنية ذات الصلة بالقضية بطريقة سهلة وبسيطة وجذابة؛ بحيث يمكن أن تصل معانيها للجميع بيسر وسهولة ودون تأويلات خاطئة يمكن أن تُحدث جدالًا حولها. فضلا عن أهمية عملية الاتصال الشخصى المباشر فى التعريف بمثل هذه المبادرات.

الأمر الذى يشير إلى أن هناك حاجة لتكامل دور المؤسسات المعنية بإصدار هذا الخطاب، وصياغة مضمون جيد ليس فيه لبس أو شبهة. وعليه فمن المهم تبنى وزارة الأوقاف خطابًا دينيًا معاصرًا من خلال أئمة المساجد والزوايا فى أفقر القرى خاصة، يوضح أهمية إنجاب طفلين فقط، والفوائد التى تعود على الجميع.

لذا فإن الخطاب الدينى سلاح فاعل فى هذه القضية من خلال تناولها بشكل دائم سواء فى وسائل الإعلام أو عبر مواقع التواصل الاجتماعى، فضلا عن التركيز على الفتاوى الصريحة والواضحة فى هذا الشأن، وتوضيح علاقة تنظيم الأسرة فى مصر حاليًا ومصالح الشرعية نتيجة ضغط الزيادة السكانية على موارد الدولة. التركيز على علاقة تنظيم الأسرة ومقاصد الشريعة: حفظ النفس والنسل: الخشية على حياة الأم أو صحتها من الحمل وتبعاته فإن الولادات المتكررة مرهقة للمرأة فتحتاج المرأة إلى راحة بين الولادة والأخرى. الخشية على الأولاد أن تسوء تربيتهم أو أن تضطرب. وتعزيز مفهوم المسئولية عن الطفل، والخشية من

الوقوع فى حرج دنيوى قد يؤدى إلى الوقوع فى حرج دينى كأن يخشى أن يقع فى الحرام ويرتكب المحظورات من أجل الأولاد[٣٨].

٣- التعليم وتمكين المرأة

صدقت الحكومات المصرية المتعاقبة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بتعزيز مساهمة المرأة فى الحياة العامة والسياسية، كما وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، كما كانت مصر ضمن الدول التى تبنت أهداف جدول أعمال التنمية المستدمة الذى أعلنته الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠١٥، وتشمل هذه الأهداف التأكيد على تمكين المرأة من حقوقها السياسية، والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها، والتأكيد على حقوق المرأة الاقتصادية وحق التعليم والقضاء على الفجوات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر قد احتلت المركز الـ١٣٢ على مؤشر فجوة النوع الاجتماعى، وذلك ضمن قائمة تضم ١٤٤ دولة [٣٩]، وحرص واضعو الدساتير المتعاقبة فى مصر على التأكيد على حقوق المرأة، ومواد القوانين المصرية لا تفرق بين الفرص التى يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية، وقدرتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة فى عملية التنمية. ولكن لا تزال الصورة النمطية حول المرأة التى ترتبط بالثقافة السائدة تقيدها فى التمتع بالكثير من الحقوق، وتعمق ما تعانيه من مشكلات والفقر والبطالة، وتجبرها على التماهى مع الصور النمطية السلبية عنها التى شكلها المجتمع، بل نقلها خلال عملية التنشئة من جيل إلى جيل.

مما يتطلب أمرين:

أ- الاهتمام بمحور التعليم: **القضاء على التسرب من التعليم والحد من تشغيل الأطفال، لاسيما الإناث**.

يواجه قطاع التعليم تحديًا مزدوجًا منذ عام ٢٠١٤، وهو تقديم تعليم أفضل لعدد أكبر؛ حيث فرضت عليه الزيادة السكانية مواجهة تحدى استيعاب ٥٠٪ تلاميذ إضافيين، والاستجابة كذلك لمتطلبات الارتقاء بجودة التعليم فى ظل إمكانات محدودة.

وليس من السهل كبح النمو السكانى فى بلد يُنظر فيه إلى الأطفال على أنهم "خير"، ويتم إنجابهم استناداً إلى ثقافة المثل الشعبى الرائج "كلّ عيّل بيجى برزقه". وعملياً، يشار إلى

أن الفئات الأكثر فقراً تنظر إلى الأطفال على أنهم "استثمار"، إذ تعتمد على شبكات الأمان الاجتماعى غير الرسمية التى تتمثل فى أعضاء الأسرة، (الأطفال)، كمعيلين، وهو ما يقف وراء نسب عمالة الأطفال فى مصر. وتشير التقديرات إلى أن نحو ١,٨ مليون طفل يشاركون فى سوق العمل غير الرسمية[٤٠].

تشير بيانات المسح الصحى الذى طرح فى أغسطس ٢٠٢٢ والخاص بعام ٢٠٢١ إلى تحسن وضع فى عمالة الأطفال بين (٥-١٧) سنة لتصل النسبة إلى (٥,٦٪) عام ٢٠٢١ مقابل (٧٪) عام ٢٠١٤، كما سجلت محافظات الحدود اقل نسبة لتصل إلى (٢,٦٪) مقابل (٣,٦٪) فى ٢٠١٤، وكان أعلاها فى ريف قبلى لتصل إلى (٨,٤٪) مقابل (١٠,٤٪) عام ٢٠١٤، كما سجلت المحافظات الحضرية والحضر بشكل عام ارتفاعا عن ٢٠١٤ إلا أنه أقل بكثير عن الريف[٤١].

ب- تمكين المرأة: وخفض معدلات الأمية لدى الإناث

يسهم تمكين المرأة فى رفع سقف طموحها، ويكون لديهن اهتمامات -أخرى غير الإنجاب المتكرر- على رأسها العمل، ويأتى هذا من خلال خفض معدلات البطالة بين النساء ورفع معدلات تشغيل الإناث وزيادة فرصهم فى الالتحاق بسوق العمل، إضافة الى خفض معدلات الزواج المبكر المرتبط بزيادة معدلات الإنجاب[٤٢]، كان المستوى العام لحمل المراهقات (الذين تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا) فى اتجاه تصاعدى بطيء ولكنه ثابت، من ٩٪ فى عام ٢٠٠٥ إلى ١٠ ٪ فى عام ٢٠٠٨ وأخيرًا ١١٪ فى عام ٢٠١٤. سبعة فى المائة من المراهقات أمهات بالفعل، و٤ ٪حامل فى طفلهن الأول، وفقًا للمسح السكانى الصحى عام ٢٠١٤[٤٣].

ترجع أهمية تعليم البنت إلى كونها مفتاح الخروج من هذه الدائرة المغلقة، ودعم فرص الفتاة فى مستقبل أفضل، من خلال تغيير نظرة الفتاة لذاتها وبالتالى نظرة المجتمع والصورة النمطية لها، فضلا عن أن ضعف التحصيل العلمى يستتبعه بالضرورة الجهل[٤٤].

أثر المستوى التعليمى على استخدام وسائل تنظيم الأسرة: فنجد أن أعلى مستوى كان بين اللاتى أتممن المرحلة الثانوية فأعلى لتصل إلى (٦٨٪) عام ٢٠٢١، مقابل (٥٩,٦٪) عام ٢٠١٤. ويعيد التعليم بناء الصورة الذهنية عن المرأة وتغيير الصور الاجتماعية النمطية حول

المرأة؛ ففى المجتمعات البسيطة، ومع تواضع مستوى التعليم وانتشار الفقر، تصبح مشاركة المرأة ضعيفة، ولذا فتقديرها لذاتها ومكانتها الأسرية والمجتمعية تأتى من كثرة الإنجاب وبصفة خاصة إنجاب الذكور، فى حين كلما زاد الدور الإنتاجى للمرأة قل معدل الإنجاب.

كما تجدر الإشارة إلى العلاقة بين عمل المرأة وخفض معدلات الخصوبة، وهى علاقة لافتة ووثيقة بحسب تجارب دول عدة. ففى السنغال، وجدت دراسة أن زيادة عدد النساء ممن يعملن فى غير قطاع الزراعة أدت إلى تأثير خافض للخصوبة، إذ إن الاستثمارات المتزايدة فى قطاع تصدير المحاصيل صنعت فرص عمل للنساء الريفيات، وانخفض عدد المواليد لكل سيدة بشكل أكثر حدة فى الأماكن التى زادت بها عمالة السيدات بشكل أكبر. وبنظرة أوسع حول وضع تشغيل النساء فى مصر، الذى يرتبط بشكل وثيق بمعدل الإنجاب ، فإن نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى مصر لا تتجاوز ٢١,٣ فى المئة. وما يقرب من ٤٥ ٪ من النساء يعملن فى القطاع الزراعي، وتعد النساء العمود الفقرى لهذا القطاع. وتُسهم الزراعة بنحو ١٥ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد، وتشكّل ما يقرب من ثلث وظائفها. ووفقاً للبنك الدولي، فإن نحو٤١ فى المئة من النساء فى مصر يعملن فى السوق غير الرسمية، مما يجعلهن يفتقرن للوصول إلى برامج التأمين الاجتماعى والصحى والحد الأدنى للأجور[٤٥].

فيما يخص محور تمكين المرأة فقد قطعت الدولة المصرية شوطًا فى تعزيز حقوقهن وتمكينهن فى جميع المجالات. ودأبت الدولة منذ عام ٢٠١٤ على رفع مستوى الوعى وسخّرت لذلك كل مصادر قوتها، بهدف خلق ثقافة مناسبة تبنى مجتمعًا يُقَدّر مشاركة المرأة ومساهمتها ويمدها بصلاحيات متساوية فى صنع القرار .

وتمثلت أهم أوجه التمكين الاقتصادى فى الجوانب التشريعية كتعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، علاوة على مشروع" **قانون الصندوق القومى لرعاية المرأة المصرية** "والذى يهدف إلى تقديم الرعاية للمرأة فى كل المجالات وخاصة الاقتصادية، من خلال دعم وزيادة مساهمتهن فى الخطط القومية للتنمية. وإقامة وتمويل عدد من البرامج والمشروعات الخاصة بتمكينهن اقتصاديًا.

أما عن الدعم النقدى للمرأة فحسب التقرير الصادر عن جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أغسطس ٢٠١٩، فقد تزايد إجمالى القروض التى ضخها جهاز تنمية

المشروعات المتوسطة والصغيرة للسيدات؛ ليرتفع إلى ١١٨٨٠٦ مشروعات خلال عام ٢٠١٨، بإجمالى مبالغ منصرفة بلغت ١,٨٨٥ مليار جنيه خلال هذا العام. كما زادت نسب المشروعات الموجهة للمرأة من ٩٪ فى عام ٢٠١٤ إلى حوالى ٦٨,٨٪ فى عام ٢٠١٨؛ وتعد تلك الزيادة أكبر من المستهدف فى استراتيجية التمكين بنحو ١٩٪. كما زادت نسبة النساء اللاتى يمتلكن حسابًا فى مؤسسة مالية من ٦,٥٪ من إجمالى النساء فى الفئة العمرية ١٥ عامًا فأكثر فى عام ٢٠١١ إلى نحو ٢٧٪ فى عام ٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى تبنى الحكومة استراتيجية الشمول المالي[٤٦].

بينما لازالت نسبة الأمية بين الإناث مرتفعة؛ ٣٠,٨٪ للإناث مقابل ٢١,٢٪ للذكور. وفقًا للتعداد الصادر فى عام ٢٠١٧، وتشير دراسة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن أغلب العينة تؤيد أنه "إذا عجزت الأسرة عن تعليم الأبناء تعطى الأولوية لتعليم الذكور"، وذلك عند جمع استجابة موافق وإلى حد ما(الذكور بنسبة ٦٥٪، والإناث بنسبة ٥١,٥٪)، وكشف اختبار كا٢ وجود علاقة بين قبول أو رفض تمتع المرأة ببعض الحقوق مثل: حق المرأة فى اتخاذ قرار تنظيم النسل بمفردها حفاظا على صحتها، لدى عينة الريف وعينة الحضر. فيما عدا ذلك كانت العينة مع كثير من الحقوق التى لها بعد شرعى كحق المرأة فى اختيار الزوج وطلب الطلاق والتصرف بحرية فى دخلها ومهرها والحصول على ميراثها[٤٧]. وتشير النتائج إلى قدر من التغير فى الصورة النمطية للمرأة عن ذاتها ولدى الرجل، ولكنه تغير لا يمس سوى الأبعاد التى لا تغير موازين القوى فى العلاقة بين الرجل المرأة؛ فحقوق التعليم والعمل والحقوق السياسية التى يمكن أن تحدث نقلة نوعية فى وضع المرأة ما يزال التمتع بها على قدم المساواة مع الرجل يواجه بالرفض والمقاومة، ليس فقط من قبل الرجل ولكن من جانب المرأة ذاتها [٤٨].

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية تعديل الصورة الذهنية عن المرأة ودورها فى المجتمع، ليس فقط فى ذهن الرجل، ولكن أيضا رؤيتها لذاتها، حيث أكدت بعض الدراسات على كون المرأة هى صاحبة اليد العليا فى تكريس المعتقدات الخاطئة عن نفسها، وفى إنكار حقوقها، وتنميط دورها فى قالب واحد[٤٩] . ومن الجدير بالذكر هنا أن الأعباء تقع بشكل مضاعف على المرأة الفقيرة التى تعانى فقر الدخل والقدرات والفرص[٥٠].

وثمة فجوة بيانات فى النسبة المستهدفة الخاصة بالقضاء نهائيًا على الزواج المبكر بحلول ٢٠٣٠، إذ ارتكزت الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر والتى انتهت فى عام ٢٠٢٠ فى بياناتها إلى المسح الديموغرافى الصحى الصادر فى عام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة الإناث المتزوجات، اللاتى تتراوح أعمارهن من ١٥-١٩ حوالى ١٣٪ وتزداد أعدادهن فى المناطق الريفية وبالتحديد فى الوجه القبلي. وجديرًا بالذكر أنه لم تصدر أى بيانات خاصة بنسب الزواج المبكر من عام ٢٠٠٨ إلا فى عام ٢٠١٩ حينما أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إحصائية حول زواج القاصرات فى مصر، أكد من خلالها أن هناك أكثر من ١١٧,٢ ألف طفل فى عمر من ١٠ – ١٧ عامًا، متزوجون ويحملون صفة "زوج أو زوجة". وقد غابت بيانات الزواج المبكر فى المسح الصحى ٢٠٢١، مما يؤكد استمرار وجود الظاهرة رغم محاولات الحد منها وصعوبة الوصول إلى المستهدف من الاستراتيجية فى ظل غياب البيانات والدراسات الحديثة الخاصة بالظاهرة [٥١].

ويُعد توفير قاعدة بيانات محدثة بشكل دورى ومنتظم، بمثابة ركيزة مهمة فى المساعدة على فهم ثقافة الزواج المبكر والقدرة على مقارنة البيانات وفهم أثر التباينات الجغرافية والاجتماعية على انتشار الظاهرة وعلاقتها بمؤشرات أخرى مثل "**الفقر- التعليم- البعد الجغرافى**".

وكشف المسح السكانى الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ٢٠٢٢ عن أن عدد الأطفال الأمثل بين الشباب /الشابات الذين لم يسبق لهم الزواج إلى (٢,٦) طفل ويرتفع العدد الأمثل للأطفال بين الشباب الذكور ليصل إلى (٢,٧) طفل مقارنة (٢,٤) طفل للشابات. وفيما يخص اتجاهات الشباب فى الفئة العمرية من (١٥-٢٩) ولم يسبق لهم الزواج نحو توقيت استخدام وسائل تنظيم الأسرة، فقد أوضحت النتائج أن (١٨,١٪) يفضلون استخدام وسائل تنظيم الأسرة قبل أول حمل وأن (٦٩,٦٪) يفضلون استخدام وسيلة بعد أول مولود. بشكل عام يحتاج المجتمع بكل فئاته لتصحيح كثير من المفاهيم الذهنية لدى أفراده ذكورًا وإناثًا، مما يزيد من مسئولية الإعلام ووسائل التواصل[٥٢].

٤- دور الإعلام والتواصل الاجتماعى

تنوعت وسائل الاتصال فى الفترة الأخيرة، كما تنوع المحتوى المقدم من خلالها، والذى يمكن توظيفه فى التوعية بقضايا تنظيم الأسرة، ما بين أعمال درامية وبرامج تليفزيونية وإذاعية وحملات إعلانية.

أكدت نتائج الدراسات السابقة التى أجريت فى سياقات ثقافية مختلفة على تأثير التليفزيون فى نشر المعلومات عن تنظيم الأسرة وخاصة المباعدة بين الولادات، والاهتمام بصحة المرأة. وارتفاع معدل تعرض الجمهور بصفة عامة لحملات التسويق الاجتماعى باختلاف الموضوعات التى تتناولها تلك الحملات، وبالتالى أظهرت قدرتها على نقل المعلومات الخاصة بموضوعات الحملات مما يؤثر على الاهتمام بها وخاصة الموضوعات الصحية[٥٣].

نظمت الدولة المصرية منذ نهاية القرن الماضى عددًا من الحملات الإعلانية خاصة بتنظيم الأسرة، كان أبرزها إعلان (اسأل استشير) الذى أطلقته وزارة الصحة والسكان كحملة لتنظيم الأسرة، وتشجيع المصريين على استخدام وسائل منع الحمل، وإعلان "الراجل مش بس بكلمته"، وإعلان (السؤال ما يخسرش)، وجاء أيضًا ضمن حملة تنظيم الأسرة إعلان «حسنين ومحمدين»، وهناك أيضا إعلانات "بالخلفة الكتير بتهد حيلك وجوزك يروح لغيرك"، والإعلانات التى كانت بطلتها الفنانة كريمة مختار عن كيفية استخدام حبوب منع الحمل وإعلان «أولادنا زرعة عمرنا وعلشان تصح زرعتك قلل خلفتك»، وجاءت شعارات مثل "انظر حولك" لتلفت النظر إلى الزحام فى التعليم والشوارع بالمدن[٥٤].

من ضمن هذه الحملات حملة "٢ كفاية" التى أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعى بجميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتحمل عنوان "السند مش فى العدد ٢ كفاية". وتستهدف توعية المواطنين بأهمية تنظيم الأسرة، لمواجهة الزيادة السكانية، اقترنت الحملة التليفزيونية بحملة إعلانية عبر المحطات الإذاعية، قدمت هذه الحملة على هيئة ١٠٠ سؤال وجواب حول تنظيم الأسرة وذلك بمشاركة دار الإفتاء وشيخ الأزهر- على الرغم من أهمية تلك الحملة، كشفت الدراسة عن أن نسبة معرفة المبحوثين بهذه الحملة هى نسبة قليلة جدا بلغت ١٤,١٪ بينما أوضح ٨٥,٩٪ من المبحوثين عينة الدراسة عدم معرفتهم بتلك الحملة، وقد يرجع ذلك

لانخفاض الاستماع للراديو بوجه عام[٥٥]. إضافة إلى حملة التاء المربوطة، والتى وصلت تقديرات متابعتها إلى ١٠٠ مليون و ٩٠٠ ألف مشاهدة وفق مرصد المجلس القومى للمرأة[٥٦].

اختلفت الطريقة ونمط الرسالة، وتوارد عليها عدد من الفنانين أصحاب الشعبية فى الحضر والريف، واتفقت جميعها على الحاجة إلى تقليل معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة)، على الرغم من تحقيق هامش إيجابى ضيق للغاية أحياناً، غلبت النتائج السلبية فى المعظم[٥٧]. وأحيانًا تحمل بعض الأعمال الدرامية رسائل ضمنية تحث على زيادة عدد أفراد الأسرة دون مراعاة التناسب مع الإمكانيات المادية والبشرية للأسرة.

ويشير تقرير مراجعة الخطة التنفيذية ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ فى إطار الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ إلى عدم استمرارية الكثير من الأنشطة بعد توقف المعونة الأمريكية، ووفق المرصد الإعلامى للهيئة الوطنية للإعلام فإن برامج القضايا السكانية يتم تناولها بعدد ساعات محدودة، وبإجمالى ١٣٧ ساعة على مدار ثلاثة أعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، فى التليفزيون والإذاعة، ولم يتم بث القضايا السكانية فى البرامج الأكثر متابعة. وقد أشار المؤشر إلى أن البرامج الدينية هى من أكثر البرامج تفضيلاً لدى الجمهور، ولكن عدد ساعات بث القضايا السكانية بها لم يتجاوز ساعة ونصف خلال ثلاثة أعوام، أما نسبة متابعة حملات التوعية فتعد منخفضة[٥٨].

تكشف النتائج السابقة عن ضرورة تعزيز جهود الاتصال وتكامل وتضافر أدوار المؤسسات المسئولة عن التنشئة وبناء الثقافة: المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الدينية، كما تكشف عن ضرورة التعامل مع قضية تنظيم الأسرة لا كقضية موسمية، ولكن كقضية استراتيجية.

خاتمة

يمكن فى الختام طرح مجموعة من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى التعامل معها لحل مشكلة الزيادة السكانية، ورفع كفاءة السياسات السكانية والبرامج التى تطرحها الدولة منذ عقود، ويأتى على رأس هذه التحديات:

- تأثير وقوة الخطاب الدينى فى توجيه السلوك نحو تنظيم الأسرة، مع انخفاض معدلات تناول تلك القضية على منابر المساجد وفى خطب الجمعة، مما يخلق هالة من الغموض حول تفسيرات الدين للعديد من الأحاديث والآيات التى تتناول قضية الإنجاب.
- الأعراف القائمة على التراث الشعبى حول مفهوم العزوة والأفكار السلبية حول إنجاب الفتيات واستمرار الإنجاب حتى يأتى الولد "الذكر" والمفهوم الرائج بين النساء بأن الإنجاب هو ما يدعم وشائج الأسرة ويمنع الزوج من الانفصال أو الزواج مرة أخرى. والتنافس بين النساء من أجل إنجاب المزيد من الذكور. والزواج المبكر الذى بدوره يطيل مدة الإنجاب لدى السيدة ويسمح بإنجاب المزيد من الأطفال.
- الخلط بين تحديد النسل وتنظيم الأسرة وبالتالى الدخول فى شرك الحرمة الدينية، حيث يجب مراعاة الاعتبارات الدينية التى توجه سلوك شريحة غير صغيرة من المجتمع، وهى فئات تعانى الفقر والأمية معًا".

كل ما سبق يعوق زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة؛ لمواجهته يقترح التركيز على حملات التوعية والتثقيف وتعديل الصور الذهنية. مما يستدعى وضع خريطة للمفاهيم المغلوطة التى تعوق عملية التنمية عمومًا، والتعامل مع كل مفهوم على حدة، ورفع الوعى المجتمعى بالحقوق الخاصة بالصحة الإنجابية لتبنى سلوكيات واختيارات إنجابية سليمة والقضاء على التحديات الثقافية التى تؤدى إلى تفاقم الأفكار التى تناهض تمكين المرأة والترويج لبعض المفاهيم المغلوطة حول آيات من القرآن أو السنة. والدقة فى استخدام المصطلحات، مع مراعاة الحجج والأسانيد المطروحة فمدخل حفظ النسل وبناء الكثرة القوية– وليس مجرد الكثرة العددية– وتدعيم مفهوم المسئولية عن الطفل، وحفظ النفس، وتحديدًا الأم المسئولة عن رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء أفضل من التركيز بشكل مبهم على العلاقة بين الدخل وعدد أفراد الأسرة والإمكانيات المادية، والتركيز على مفهوم القوة الشاملة للدولة وليس مجرد العدد، كما يوصى بدراسة العلاقة بين السلوك الإنجابى والدين، وبين مستوى الإنجاب والتعليم، وبين مستوى الإنجاب والفقر، ومدى قدرة التوسع العمرانى على استيعاب الزيادة السكانية.

المراجع والهوامش

١- انظر: إحصاءات المركز الديموجرافى، وزارة التخطيط:
https://cdc.gov.eg/?q=node/95

٢- المرجع السابق.

٣- فى تصريحات رسمية سابقة ذكر أنه إذا ظل معدل المواليد عند مستواه الحالى حتى عام ٢٠٥٠، فستحتاج الحكومة إلى أربعة أضعاف القدرات الحالية لتوفير التعليم المجانى وزيادة الخدمات الصحية، بمقدار تسعة أضعاف عن المستويات الحالية. أى أن مصر بحاجة إلى نحو تريليون دولار لتتناسب مع الزيادة السكانية وتحسين الحالة المعيشية، كما تحتاج إلى أكثر من ٥,٦ مليار دولار لتوفير فرص عمل لـ٩٠٠ ألف شخص سنوياً. ووفقاً لـ "بلومبيرغ"، فإن هذه المعدلات فى المواليد تتطلب معدلات نمو اقتصادى أعلى كثيراً من المتوقعة والبالغة ٦ % للسنة المالية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥.
انظر: إبراهيم عبد المجيد، مولود كل ١٤ ثانية... قطار الزيادة السكانية فى مصر لا يتوقف تحذيرات من تأثر معدلات التنمية وخطط حكومية ومبادرات مجتمعية لزيادة الوعى، اندبندت العربية، السبت ٤ ديسمبر ٢٠٢١ ١٨:٠٩.
https://www.independentarabia.com/node/282926/

٤- ماجد عثمان، القضية السكانية: مصر بعد الـ ١٠٠ مليون، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4522/

٥- المرجع السابق.

٦- مرجع سابق.

٧- تشير النظرة العامة عن الحالة السكانية فى مصر إلى كبوة بين عامى ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ . وارتفاع إجمالى نسبة الخصوبة من ٣ إلى ٥.٣ طفل لكل امرأة فى عام ٢٠١٤. انظر: المرجع السابق.

٨- انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx#

٩- قدر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن عدد سكان مصر سيصل بحلول عام ٢٠٣٠ ١٢٠,٨ مليون نسمة، وإلى ١٦٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٥٠. يأتى هذا فى ضوء اتساع قاعدة الهرم لصالح الشريحة الأصغر عمرًا، ففى حين كانت نسبة السكان أقل من ٥ سنوات فى تعداد ٢٠٠٦ نحو ١٠,٦٪، ارتفعت النسبة إلى

١٣,٦٪ فى ٢٠١٧، وحدث ذلك أيضًا فى الفئة العمرية التالية، وهو مؤشر على اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع، منذ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦، وهو ما سيستمر تأثيره لعقود قادمة، سواء من الناحية الديموجرافية عندما يصلون إلى عمر الإنجاب ويسهمون فى إحداث موجة أخرى من الزيادة السكانية، أو من الناحية الاقتصادية عندما يصلون إلى عمر العمل ويشكلون ضغطًا على سوق العمل. انظر: إنجى مجدى، كيف تكبح مصر جماح الزيادة السكانية؟، الاندبندت العربية، الجمعة ١١ فبراير ٢٠٢٢، ١٩:٥٤ص.

https://www.independentarabia.com/node/

١٠- إحصاءات المركز الديموجرافى:

https://cdc.gov.eg/?q=node/93

١١- بيانات غائبة وتنسيق قاصر: الاستراتيجية القومية للسكان والاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية فى خمس سنوات، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠٢٠/٩/٢٦.

https://eipr.org/publications/

١٢- انظر: المؤتمر القومى للسكان ٢٠٠٨، الهيئة العامة للاستعلامات.

https://www.sis.gov.eg/newVR/population/arabic/4c.htm

١٣- المرجع السابق.

١٤- كان رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم محلب قد صرح: إن هذا الملف به إحباطات على مدى سنوات طويلة، ونريد أن نخرج باستراتيجية قومية، تواجه هذه المشكلة، فهذا تحدٍ كبير أمامنا، فطالما ارتفعت معدلات الزيادة السكانية عن معدلات التنمية بهذا الفارق، فكأننا نحرث فى البحر.

الإعلان عن الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ قريبا، جريدة المال، ٢٠١٤/٩/٨.

https://almalnews.com/

١٥- إيمان مرعى، المشكلة السكانية: السياسات والتحديات وتكامل الأدوار، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٨ /٩/ ٢٠٢١.

https://acpss.ahram.org.eg/News/17268.aspx

١٦- آلاء برانية، متابعة وتقييم: الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٥.

/https://ecss.com.eg/21076

١٧- حسين عبد العزيز وآخرون، ملخص تنفيذى وخارطة الطريق، مراجعة الخطة التنفيذية ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ فى إطار الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥ – ٢٠٣٠، مارس ٢٠١٩.

https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/executive_summary_arabic_august20.pdf

١٨- تجدر الإشارة إلى أن المجلس القومى للسكان لم يجتمع بين عامى ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء عدم انتظام الهيكل الإدارى للمجلس القومى للسكان؛ حيث تعاقب على منصب مقرر المجلس القومى للسكان منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩ ما يقرب من ٨ مقررين؛ مما تسبب فى حالة من عدم الاستقرار فى إدارة الملف السكانى. انظر:

-آلاء برانية، متابعة وتقييم: الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، مرجع سابق.

- حاتم حسنى؛ حسام حسنى، إهدار للمال العام، البرلمان ينتفض ويرفض موازنة القومى للسكان.. وخبراء: الحل فى الحوكمة، جريدة أخبار اليوم، 11:53 09-08-2020.

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3094769/1/

١٩- وزير الصحة: العمل المؤسسى للقضية السكانية يحقق النتائج المرجوة للتنمية المستقبلية، الهيئة العامة للاستعلامات، الأربعاء، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢ – ١٠:٣٧ ص.

https://www.sis.gov.eg/Story/241012

٢٠- إنجى مجدى، مرجع سابق.

٢١- انظر: المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية ٢٠٢١-٢٠٢٣، الهيئة العامة للاستعلامات.

https://beta.sis.gov.eg/ar/

- وانظر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=109

- خالد الوهاب، المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، وآليات مجابهة الزيادة السكانية فى مصر، أخبار الأمم المتحدة، ٣سبتمبر. ٢٠٢٢.

https://news.un.org/ar/story/2022/09/1109972

٢٢- اثنين كفاية، وزارة التضامن الهيئة العامة للاستعلامات.

https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=17

٢٣- انظر: تصريحات المقرر السابق للمجلس القومى للسكان انظر: عمرو حسن يضع روشتة تطبيق برامج تنظيم الأسرة والسيطرة على الزيادة السكانية، اليوم السابع، الخميس، ٢٣ يونيو ٢٠٢٢، ٠٦:٠٥ ص.

https://www.youm7.com/story/2022/6/23/

- المسح السكانى الصحى ٢٠١٤ ، وزارة الصحة والسكان، القاهرة، مصر، الزناتى وشركاؤه، مايو ٢٠١٥.

https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/executive_summary_arabic_august20.pdf

٢٤- انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

#https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx

٢٥- رغم أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية، لكن هناك معوقات وصعوبات، وعلى رأسها قلة التمويل وعدم استمراره. انظر: نادية حليم (محررًا)؛ وآخرين، تقييم خدمات تنظيم الأسرة: التقرير الثانى: الجمعيات الأهلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٢٢.

٢٦- المرجع السابق.

٢٧- تعتبر السيدة لديها حاجة غير ملباة إذا كانت: معرضة أن تصبح حاملا ولا تستخدم وسائل تنظيم الأسرة، وبالرجوع للمسح السكانى لمصر ٢٠١٤ نجد أن ١٢,٦٪ من السيدات المتزوجات فى مصر يعتبر لديهن حاجة غير ملباة لوسائل تنظيم الأسرة، تقريبا ثلث هذه الحاجة تتمثل فى الرغبة فى تأجيل المولود التالى، والباقى فى تحديد عدد المواليد. انظر تصريحات المقرر السابق للمجلس القومى للسكان عمرو حسن، مرجع سابق.

٢٨- انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

#https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx

٢٩- رشا علام؛ وآلاء عبد العزيز؛ وثريا الأسيوطى؛ ومنة رشدى؛ وعمر زين، موجز سياسات ٢٦ ترسيخ مبدأ الأسر الصغيرة كمفهوم اجتماعى فى مصر، ملتقى السياسات العامة، موجز سياسات، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بدون تاريخ.

https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Public

٣٠- ماجد عثمان، مرجع سابق.

٣١- أسماء فؤاد؛ وأمانى السيد، الفتاوى الدينية وقضية تنظيم الأسرة، المرصد الاجتماعى، العدد ٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٢٣.

٣٢-انظر: ماجد عثمان، مرجع سابق.

٣٣-انظر: المرجع السابق.

٣٤- انظر:

-World Bank, Egypt Economic Monitor, December 2022 : Strengthening Resilience through Fiscal and Education Sector Reforms, Washington, DC: World Bank. © World Bank . https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/38457 License: CC BY 3.0 IGO.

-Nada El Sawy, Egypt could add $18 billion to GDP if it curbs population growth, MENA,Feb 07, 2023.
https://www.thenationalnews.com/mena/egypt/2023/02/07/egypt-could-add-18-billion-to-gdp-if-it-kerbs-population-growth/

٣٥- أكد وزير التعليم أن الوزارة تواجه تحديًا يتمثل فى الزيادة السكانية، مما يتطلب زيادة فى أعداد المعلمين والمدارس والفصول، مما دفعها إلى توفير مدارس التعليم المجتمعى فى المناطق النائية ومدارس الفرصة الثانية لاستيعاب المتسربين . وإنشاء الإدارة المركزية لمعالجة التسرب التعليمى، وتم تحديثها فى الهيكل التنظيمى عام ٢٠٢٢ لمسمى الإدارة المركزية لمكافحة التسرب التعليمى وشملت مظلتها الإدارة العامة

لمحو الأمية وتعليم الكبار، وربط الوزير بين التسرب وكل من الزواج المبكر والمستوى الثقافى والتعليمى والاقتصادى للأسرة. انظر: مؤتمر الإعلان عن إطلاق تقرير البنك الدولى "تحقيق المكاسب الديموجرافية فى مصر: الاختيار وليس المصير" الهيئة العامة للاستعلامات، ٧ فبراير٢٠٢٣ – ١٠:٢٨م. https://www.sis.gov.eg/Story/250970/

٣٦- إيمان مرعى، مرجع سابق.

٣٧- انظر: Nada El Sawy, OP.cit.

٣٨- انظر: تنظيم الحمل وتحديد النسل فى الشريعة الإسلامية منذ ٢٠٢٠-١٢-٢٧

رابط المادة: http://iswy.co/e2c111

- صفاء خالد حامد زين، تنظيم النسل فى الفقه الإسلامى، رسالة ماجستير فى الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا –جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 1426هـ/ ٢٠٠٥.

https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/52685a72-e1ad-414d-aa9a-19528d3a6aed/content

٣٩- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: الرؤية ومحاور العمل، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، ط١، مارس ٢٠١٧، ص١٢.

٤٠- إنجى مجدى، مرجع سابق.

٤١-انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx

٤٢- انظر تصريحات وزير التضامن الاجتماعى نيفين القباج، ورئيسة المجلس القومى للمرأة الدكتورة مايا مرسى فى: الرئيس السيسى يشهد فعالية المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، الاثنين، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ – ١٠:٥٠ ص. https://www.sis.gov.eg/Story/229605/

٤٣- صندوق الأمم المتحدة للسكان.

https://egypt.unfpa.org/ar/topics/

٤٤- نادية حليم، الفقر: تعريفه وأبعاده وطرق قياسه ومواجهته خلفية نظرية، فى نادية حليم(محررا)، وآخرون، أوضاع المرأة واحتياجاتها فى الأسر الأكثر فقرا: دراسة فى محافظة الشرقية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٥، ص ص ٤٧-٤٨.

٤٥- إنجى مجدى، مرجع سابق.

٤٦- آلاء برانية، مرجع سابق.

٤٧- تجدر الإشارة إلى أن الدراسة أرجعت عدم تمتع المرأة بحقوقها كاملة يعود فى جزء منه لاعتبارات اقتصادية ترتبط بندرة الموارد التى تدفع الأسرة والمجتمع للتمييز ضدها، وفى ظل برامج التكيف الهيكلى وخفض الإنفاق العام على الخدمات كالصحة والتعليم والغذاء والتوظيف الحكومى يؤثر هذا الخفض على نوعية الحياة لعامة السكان، ولاسيما الجماعات الضعيفة كالنساء، مما عمق بدوره من ظاهرة تأنيث الفقر. فضلا عن أن بعض الحجج التى تطرح لحرمان المرأة من بعض الوظائف والمهام من جهة نظر قطاع من العينة تعود لأسباب مرتبطة بالصورة النمطية المشوهة حول سمات المرأة وأدوارها فى المجتمع، وعدم كفاءتها على القيام بها لكونها سريعة التأثر، وبالتالى لا تصلح لاتخاذ قرارات مصيرية، بينما يشير آخرون إلى معوقات اجتماعية تركز على دورها فى المجال الخاص دوناً عن العام، أو أن الأولوية الأولى لها هى البيت على اعتبار أنها المسئول الأول عن تلبية احتياجات الأسرة مما يستنزف وقتها، ولم يستند الكثيرون لمبررات دينية.انظر: الشيماء على، فى: نادية حليم (محررا)، وآخرين، الصورة الذهنية عن المرأة المصرية "الأبعاد والانعكاسات"، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٨، ص ص ١٩٩- ٢٤٤.

٤٨- مشكلة المرأة وعلاقتها بالسياسة لا تكمن فقط فى دفعها إلى الوصول للمواقع السياسية والقيادية، لأن هذا الوصول فى كثير من الأحيان وصول خادع كما يراه البعض، إذا لم يتزامن مع تغيير فى صورة المرأة، وطرح أفضل العناصر لتولى هذه المناصب. انظر: نادية حليم (محررا)، وآخرين، المرأة والانتخابات البرلمانية٢٠١٠، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٢.

٤٩- تشير دراسة ميدانية إلى أن الريف المصرى ذكورًا وإناثًا لا زال يحتفظ بنظرة سلبية حول المرأة، كما تشير إلى أن النساء لديهم توجهات ضد تمتع المرأة ببعض الحقوق؛ فيلاحظ أن موقف الذكور والإناث من فكرة اشتغال المرأة بالمناصب السياسية العليا- وهو أحد حقوقها السياسية- متقاربة من حيث رفض الفكرة بغض النظر عن النوع، فى حين جاء "حق المرأة أن تشغل مناصب قيادية" أكثر تقبلا من قبل الإناث. كما وافق أغلب المبحوثين لا سيما الذكور بنسبة ٦٧,٧٪ على أن "فرصة العمل الواحدة أحق بها الرجل"، مقابل نسبة غير صغيرة من النساء ٤٣,٧٪. مما ينذر باستمرار توريث ذات القيم والاتجاهات. انظر: الشيماء على، مرجع سابق.

٥٠- لمزيد من التفاصيل راجع: هبة أحمد نصار، سياسات التمكين الاقتصادى للمرأة كطريق للقضاء على الفقر، فى: مصطفى كامل السيد (محرر)، نحو مكافحة الفقر: دور السياسات العامة فى مصر والعالم، القاهرة، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١٧، ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

٥١- انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

#https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx.

٥٢- انظر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/SearchGeneral.aspx

٥٣- رانيا أحمد، تفاعل عينة من الجمهور المصرى مع حملات تنظيم الأسرة: حملة "٢ كفاية" نموذجًا، المؤتمر السنوى المؤتمر السنوى العشرين للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، "السكان وتحديات التنمية المستدامة"، ١٨-١٩ يونيه، القاهرة، ٢٠١٩، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٢٠، ص ص ٢٣٩-٢٦٧.

٥٤- المرجع السابق.

٥٥- مرجع سابق.

٥٦- انظر: حسين عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق.

٥٧- إنجى مجدى، مرجع سابق.

٥٨- انظر: حسين عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق.

Abstact
The Population Issue: Between Policy and Culture
Alshimaa Aly

The study attempts to reveal the cultural, social, and economic challenges that need to be addressed to solve the population growth problem. Experts suggest creating a body that is legally, technically, financially, and administratively independent, under the direct supervision of the presidency. It also proposes to maximize the participating role of the private sector in facing the problem, and increase the demand for family planning services by addressing cultural obstacles.